مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الثالث – العدد الثالث
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.3 , No.3)
July 2020

التخطيط بالمشاركة في مرحلة الإصلاح الاقتصادي الليبي (جانب تطبيقي)

د. عائشة عبد السلام العالم / أستاذ الاقتصاد المشارك / قسم الاقتصاد / كلية الاقتصاد / جامعة بنغازي

ملخص:

لقد شكل الاتجاه نحو تبني العديد من دول العالم سياسات الإصلاح الاقتصادي نمط جديد للتفكير والتخطيط علي الصعيد الاقتصادي، وتمكنت العديد من الدول من تذليل الصعوبات التي تحد من كفاءة وإدارة الاقتصاد، وبالتالي تحسين مستويات الأداء الاقتصادي في العديد من المؤسسات الاقتصادية .

بالتالي استجد نوع من التخطيط هو التخطيط بالمشاركة، ويعني أن هناك شركاء في العملية التخطيطية هم القطاع الخاص والمجتمع المدني بالإضافة إلي الدولة وقطاعاتها المختلفة. إن أهم ما ينطوي عليه منهج التخطيط بالمشاركة أنه يكشف عن منطق وفلسفة هذا النوع من التخطيط ،حيث تكمن أهمية ذلك في توضيح تحقيق الأهداف المتوخاة عبر الأساليب القائمة علي مبدأ التنسيق والمشاركة بين شركاء العملية التخطيطية ، وشمولية الخطة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي ليبيا في إطار التحولات التي يشهدها المجتمع الليبي الاقتصادية والاجتماعية، ولتوسيع المشاركة في عملية التنمية. فإن ذلك يستوجب إعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية وطرح فكرة المشاركة الفعلية للقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال تغيير النظرة إلي التخطيط ومؤسساته وآلياته، بحيث تصبح عملية التخطيط في ليبيا عملية تشاركيه يقوم بها كل أطراف المجتمع بدء من التصور العام أو وضع الإستراتيجية العامة للتنمية إلي عملية إعداد الخطة وتنفيذها ومتابعتها والرقابة والتقييم.

أولا: المقدمة

انتهجت ليبيا منذ بداية السبعينات أسلوب التخطيط المركزي الشامل ، حيث وضعت الخطط التنموية الشاملة ، وقد أخذ القطاع العام الدور الرئيسي في إقامة المؤسسات الإنتاجية ، بسبب ملكية الدولة للموارد النفطية ، وضعف القطاع الخاص ، إلا أن برامج وخطوات القطاع العام في عملية التنمية كانت غير فعالة إذا ما قورنت بحجم الإنفاق المنفذ . فقد بقية المشاكل التي أفرزها القطاع العام دون حل والتي أهمها : ارتفاع التكلفة ، العمالة الفائضة ، تدني الأجور ، انخفاض الإنتاجية ، وغيرها .

وقد حاولت الدولة الدفع بالقطاع الخاص لزيادة مساهمته في الأنشطة الاقتصادية ، وذلك بدءاً من صدور القانون رقم (8) لسنة 1988بشأن بعض الأحكام الخاصة بالنشاط الاقتصادي. غير أن الظروف التي مرت وتمر بها البلاد, عرقلت برامج التنمية بشكل كبير.

بناءً علي ما سبق فإن هذه الورقة تطرح فكرة المشاركة الفعلية للقطاع الخاص والمجتمع المدني ، من خلال تغيير النظرة إلي التخطيط ومؤسساته وآلياته لنجاح منهج التخطيط بالمشاركة والذي يتلاءم مع مرحلة الإصلاح الاقتصادي.

ثانياً : مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في إن خطط التنمية في الاقتصاد الليبي والتي خصصت لها المليارات وكانت تحت هيمنة القطاع العام لم تنجح في تحقيق أهدافها ، مما يتوجب أن تتغير النظرة إلي التخطيط والياته بحيث يصبح تخطيط يلاءم المرحلة ، ويلبي طموحات الإفراد المشاركة فيه . لذلك يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال التالي : كيف يمكن تطبيق التخطيط بالمشاركة في الاقتصاد الليبي ؟

ثالثاً : أهمية أهداف البحث

تأتي أهمية البحث من إن خطط التنمية التي وضعت في الاقتصاد الليبي كانت في ظل غياب كامل لمشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. لذلك يستهدف البحث تحليل مفهوم التخطيط بالمشاركة وكيف يمكن تطبيقه في الاقتصاد الليبي .ولتحقيق هدف البحث سيتم تقسيمه إلى التالي:

- أداء الاقتصاد الليبي.
- التخطيط الاقتصادي : (التعريف – المبادئ – الأساليب)
- التخطيط بالمشاركة (خلفية نظرية)
- التخطيط بالمشاركة (جانب تطبيقي).
- الخاتمة.

رابعاً : فرضيات البحث

- إن التخطيط بالمشاركة يؤدي إلى تحسن مستوى الأداء الاقتصادي .
- اقتصار التخطيط للتنمية في الاقتصاد الليبي على القطاع العام أدى إلى فشل الخطط في تحقيق أهدافها.
- مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التخطيط في الاقتصاد الليبي سيكون له اثر ايجابي على التنمية .

خامساً: منهجية البحث

استخدم البحث أسلوب الوصف والتحليل النظري لما توفر من معلومات حول موضوع التخطيط بالمشاركة.
وكذلك تم استخدام الأسلوب التطبيقي للتخطيط بالمشاركة على الاقتصاد الليبي .

سادساً: أداء الاقتصاد الليبي :

1– خصائص الاقتصاد الليبي :

رغم إن التجربة في مجال التخطيط الاقتصادي نجحت في تكوين بنية تحتية رافقها تحسن بعض المؤشرات، لكن ضعف كفاءة الاستثمارات رسخ بعض الخصائص التي ميزت الاقتصاد الليبي أهمها :

ا– الاعتماد علي النفط كمصدر للدخل والصرف الأجنبي، حيث تشكل صادرات القطاع النفطي نحو 97% من مجموع حصيلة الصادرات الليبية في المتوسط ، وكانت المصدر الرئيسي لبناء الاحتياطيات الرسمية لدى مصرف ليبيا المركزي .

ب– تركز الموارد المالية المتاحة في الاقتصاد في يد الدولة ، حيث أن قطاع النفط أهم مورد اقتصادي مالي ترجع ملكيته للدولة ، الأمر الذي جعل القطاع العام المسئول المباشر عن تقديم الكثير من الخدمات .

ج– الانكشاف الاقتصادي حيث يعتمد القطاع غير النفطي على الواردات و تبلغ نسبة الواردات غير النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي حوالي 70% .

ارتفاع معدل النمو السكاني ومحدودية القوى العاملة الماهرة ، فلقد ارتفع معدل النمو السكاني في الفترة 1970– 2006 في المتوسط 4% ، ولكن بعد عام 2006 بلغ 1.8%، في الوقت الذي لا تزيد فيه نسبة السكان النشطين اقتصادياً عن 45% .

هـ – ضعف إنتاجية العمل وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي حيث سجلت الإنتاجية الصناعية في ليبيا تراجعا، ففي الفترة (1985–1998) تراجعت إنتاجية العامل الصناعي في ليبيا بنسبة (41%) ، وتعزى أهم الأسباب وراء هذا الضعف إلى الاعتماد الكبير على القطاع العام في التوظيف والإنتاج، فلقد اتصف هذا القطاع بكثافة العمالة وانخفاض الإنتاجية، بالإضافة إلي ركود ومحدودية حجم القطاع الخاص ودوره في الاقتصاد، ويرجع ضعف الإنتاجية لمجموعة من المعوقات منها عدم مواكبة المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية السلعية والخدمية للتطورات التقنية الحديثة في فنون الإنتاج والإدارة ، إضافة إلى اختلال الاقتصاد الكلي وبيئة الأعمال غير الجاذبة التي تلعب دوراً كبيراً في ضعف الإنتاجية .

2– هيكل الناتج المحلى الإجمالي :

استهدفت الاستثمارات الضخمة التي نفذت خلال العقود الماضية ، إحداث تغيرات في هيكل الاقتصاد الوطني لصالح الأنشطة الاقتصادية غير النفطية تمشياً مع الاستراتيجيات الإنمائية لخطط التنمية الاقتصادية على المدى الطويل ،وكما يوضح الجدول رقم (1)

فقد ارتفعت مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلى الإجمالي ، حيث كانت تنمو بشكل متزايد نتيجة للمساهمة النشطة للقطاع الخاص ، لأن النظام الاقتصادي كان مختلطاً حتى منتصف السبعينيات . وما يبرر من نمو مساهمة القطاع غير النفطي منذ التسعينيات وحتى سنة 2000 هو بسبب انخفاض أسعار النفط وانحسار الإيرادات النفطية وليس بسبب نمو القطاع غير النفطي .

الجدول رقم (1)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج(نسب مئوية)

القطاعات	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	*2005	*2009
قطاع النفط	63.1	53.4	61.8	44.6	39.3	31.7	37.8	66.1	54.6
القطاعات غير النفطية	36.9	46.6	38.2	55.4	60.7	68.3	62.2	33.9	45.4
إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: * المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962–2000 ، مجلس التخطيط العام ، الكانون 2001

* نشرة المؤشرات الاقتصادية والمالية ، مصرف ليبيا المركزي ، العدد الأول/ الربع الأول 2010

أما الناتج الإجمالي لنشاط استخراج النفط كما يوضح الجدول، فقد سجل انخفاضاً في مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي خلال العقود الماضية وذلك مقارنة بمساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية خلال نفس الفترة ، وتجدر الإشارة إلي أن هذا الانخفاض لم يكن

بسبب النمو الكبير في نسبة الفعالية الإنتاجية للأنشطة الاقتصادية غير النفطية ، وإنما كان ناتجاً عن الانخفاض المزدوج في أسعار وكميات إنتاج النفط .

وعلى الرغم من هذا الانخفاض في الناتج المحلى للقطاع النفطي ، فإن مساهمته مازالت كبيرة، ومازال يعتبر المصدر الوحيد للدخل القومي ، ولذلك فإن الاقتصاد الليبي في حاجة إلي رفع وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية غير النفطية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي لكي يتم تحقيق التوازن في هيكل الاقتصاد الوطني .

3- هيكل القوى العاملة:

أشارت نتائج دراسة لحصر القوى العاملة التي أصدرتها الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق لسنة 2003 أن نسبة العمالة في قطاع النفط والغاز لا تتجاوز (3%) من إجمالي قوة العمل رغم انه يسهم بما يقرب من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، وأن النشاط الاقتصادي السائد الذي تتركز حوله قوة العمل هو نشاط الخدمات الإدارية والاجتماعية (أي الأمانات والدوائر، وخدمات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي)، إذ تبلغ نسبة العمالة فيه (53.3%) والتي تسهم بنحو(10.6%) في الناتج المحلي الإجمالي ، تليه الصناعات التحويلية بنسبة (11.3%) ، ثم التجارة والخدمات بنسبة (11%) ، فالزراعة بنسبة (7.5%)، وبقية القطاعات الأخرى مجتمعة (الصناعات الإستخراجية، المصارف، النقل، الموصلات، الكهرباء والغاز والمياه ،التشييد والبناء) بنسبة (14.9%) فقط وتشير هذه البيانات إلي زيادة عدد العاملين بالقطاع العام .

4- القطاع العام والقطاع الخاص :

تم وضع وتنفيذ كافة الخطط والبرامج التنموية من قبل مؤسسات وأجهزة القطاع العام ، الأمر الذي رسخ وبشكل مبالغ فيه سيطرة القطاع العام على كل مظاهر الحياة الاقتصادية ، وبالتالي ظهرت العديد من المشاكل التي أعاقت التنمية في ليبيا والتي يمكن حصرها في النقاط التالية: الاعتماد على أساليب التخطيط المركزي ، وإهمال الآليات الخاصة بتخصيص الموارد الاقتصادية في اقتصاد السوق ، والموافقة على بعض المشاريع بغض النظر عن معايير الربحية الاقتصادية ، أو دعم وتمويل العديد من المشاريع غير المربحة الأمر الذي أسفر عن تراكم الخسائر وهدر الموارد الاقتصادية .انخفاض القدرات الإنتاجية للوحدات الاقتصادية لأسباب متعلقة بالإدارة ، أو بالتمويل ، أو بالتسويق. عدم ثبات واستقرار البني والهياكل الإدارية بالأجهزة والمؤسسات العامة تسبب في هدر الموارد وإساءة استخدام الموارد الاقتصادية.

وقد أدي فشل القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية إلى إعادة النظر في دور القطاع الخاص ومنحه الفرصة لزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي ويوضح الجدول (2)استحواذ القطاع العام علي أكثر الاستثمارات خلال الفترة (1990-1997) .

الجدول (2)

توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص 1970-1997

الفترة	قطاع عام%	قطاع خاص%
1972-1970	69.1	30.9
1975-1973	79.1	20.9
1980=1976	78.2	12.8
1985-1981	91.7	8.3
1990-1986	75.4	24.6
1997-1991	75.4	24.6
1997-1970	88.1	11.9

المصدر: أبو القاسم ألطبولي، عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص والكفاءة الإنتاجية، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي،19-2004/6/20، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ص180.

5- البيئة التنافسية للاقتصاد الليبي :

رغم تركيز الاهتمام في خطط التنمية خلال الفترة الماضية علي تنمية قطاعي الصناعة والزراعة ، إلا أنه لم تتناسب حجم هذه الاستثمارات مع الطموحات المتوخاة ، ويرجع السبب إلي العديد من العوامل من أهمها أن ليبيا لا تملك ميزة نسبية ولا تنافسية في القطاع الصناعي (باستثناء مجال الصناعات النفطية والتي لم تتطور بالصورة المطلوبة) ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة ، والمصادر المائية ، وبالتالي انعكست هذه الوضعية في ضعف بل انعدام المقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في تلك القطاعات، ويمكن الإشارة إلى المقدرة التنافسية في الاقتصاد الليبي في عدة جوانب أخرى منها : (عبد الله شاميه، 2008 :65)

أ. المقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية: فهي لا تزال محدودة بالرغم من صدور القرار رقم (5) لسنة 1997 بشأن الاستثمارات الأجنبية وتعديلاته ، وما يقدمه من حوافز وتسهيلات ، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى دخول بعض

رؤوس الأموال الأجنبية إلا أن 80% من هذه الأموال في القطاع النفطي ، ومازال الأمر يحتاج إلى تمهيد البيئة الجاذبة للمستثمر الأجنبي، وتوفير المزيد من الضمانات لإضفاء الثقة والشفافية في المناخ القانوني والإداري العام.

ب. الاستفادة من الموقع الجغرافي : تتميز ليبيا بموقع جغرافي ممتاز من حيث أنها تتوسط العالم ، أو من حيث كونها بوابة إفريقيا بأوروبا مما يساعد على تطوير اقتصاد الخدمات ومنطقة عبور ، بالإضافة إلى ما تتمتع به من مواقع سياحية .

سابعاً : التخطيط الاقتصادي (مفاهيم أساسية):

1– خلفية نظرية.(طلعت الدمرداش،2003:15–17)

تعتبر أقدم المحاولات التي عرفتها البشرية لإتباع أسلوب التخطيط في إدارة الاقتصاد القومي ، تلك التجربة التي قام بها نبي الله "يوسف" –عليه السلام– بوضع خطة طويلة الأجل امتدت أربعة عشر عاماً ، قسمت إلي خطتين كل منها سبع سنوات الأولى : تهدف إلي حشد موارد الاقتصاد القومي لتحقيق أكبر فائض ممكن من المنتجات الزراعية الغذائية، وتخزينه بصورة اقتصادية آمنة في سنوات الرخاء ، والخطة الثانية : هدفت إلي تحقيق الاستخدام الأمثل للفائض المتجمع من السلع الغذائية الزراعية ليكفي احتياجات الشعب المصري طوال السنوات السبع العجاف.

وإن كان التاريخ القديم لم ينقل لنا تجربة أخرى مكتملة للتخطيط ، إلا انه مع بدايات القرن العشرين ظهرت أول فكرة للتخطيط الاقتصادي علي يد الاقتصادي النرويجي " شوبنهيدر" في بحث نشره عام 1910، ثم تطورت الفكرة من الناحية العملية في ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى (1914–1918) وظهر ما يسمى بالتخطيط في زمن الحرب واتبعته ألمانيا وجميع الدول المتحاربة آنذاك.

وعندما تعرضت دول أوروبا للكساد العالمي الكبير في الفترة 1929–1932 تزايد الاتجاه نحو إتباع التخطيط كأسلوب لإدارة الاقتصاد القومي ،وشجع علي ذلك ظهور النظرية الاقتصادية الكلية الحديثة والتي دعت إلي ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر عن طريق الإنفاق الحكومي وغير مباشر عن طريق السياسة المالية بغرض تحريك الطلب الكلي ، وظهر ما يسمى "بالتخطيط المقاوم للتقلبات الدورية".

وفي تلك الفترة كان الاتحاد السوفيتي قد بدأ في إتباع التخطيط المركزي في أواخر عام 1928 معتمداً علي ملكية الدولة الكاملة للموارد الاقتصادية والوحدات الإنتاجية المختلفة. وقد تبعته في ذلك دول أوروبا الشرقية آنذاك.

وجاءت الحرب العالمية الثانية 1939–1945، ليتأصل مرة أخرى التخطيط في زمن الحرب، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ازدادت أهمية التخطيط الاقتصادي في دول أوربا من أجل إعادة إعمار ما دمرته الحرب، وظهر ما يسمى بالتخطيط العمراني . وظهر ذلك واضحاً في مشروع "مارشال" للإنعاش الأوربي وإعادة إعمار ما دمرته الحرب.

ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين تراجع الاستعمار العسكري المباشر لدول العالم الثالث وحصلت تلك الدول علي استقلالها مما دفعها لتبني برامج طموحة للتنمية الاقتصادية ، وظهر ما يسمى "بالتخطيط للتنمية" تبنته الدول النامية من أجل الإسراع بمعدل النمو الاقتصادي حتى تتمكن من اللحاق بركب الدول المتقدمة ، وفي تلك الفترة حاولت الدول النامية

تطبيق نموذج التخطيط الاشتراكي والذي يعتمد علي توسيع ملكية الدولة وتخصيص الموارد من خلال نظام للأوامر المباشرة وتقييد آليات نظام السوق الحر.

ومع نهاية ثمانينيات القرن العشرين وانهيار ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي وتحوله هو ومجموعة دول أوربا الشرقية من نظام التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي إلي نظام السوق الحر ، اتجهت معظم الدول النامية إلي تبني سياسات الإصلاح والتحرر الاقتصادي.

2– مفهوم التخطيط الاقتصادي :

لا يوجد تعريف محدد للتخطيط الاقتصادي يمكن أن يقبله الجميع ، ذلك لأن التخطيط وسيلة لتحقيق غايات معينة ، وبرغم أن الغايات التي تسعى إلي تحقيقها مختلف المجتمعات تنحصر في أهداف ثلاث أساسية هي : النمو الاقتصادي ، والتوظف الكامل ، والاستقرار ألسعري ، إلا أن أولويات تلك الأهداف تختلف من مجتمع لأخر ، فقد يسبق هدف النمو هدف التوظف والعكس ، وقد يسبق هدف الاستقرار ألسعري هدف النمو والتوظف.. وذلك لأن مستويات التقدم والنمو تختلف من مجتمع لأخر ، بل و تكون متغيرة لنفس المجتمع من فترة زمنية لأخرى. وهناك تعريفات عديدة للتخطيط الاقتصادي طرحها الاقتصاديون منها:

التخطيط الاقتصادي هو " إعداد وتنفيذ برنامج اقتصادي واجتماعي متناسق ، معتمداً علي شيء من المركزية في الإعداد واللامركزية في التنفيذ ، متضمناً تنبؤات للأهداف المرتقبة خلال فترة زمنية معينة ، هادفاً إلي تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ومنتظمة لجميع فروع النشاط ، وجميع مناطق الدولة".(علي لطفي، 32:1980)

والتخطيط هو " نوع من تدخل الدولة لتحقيق مواءمة واعية بين الناتج القومي وهيكلة من جهة ، وبين الحاجات الاجتماعية من جهة أخرى ، وذلك في شكل تصميم وتنفيذ برنامج عمل مستقل ، وذلك لضمان اتجاه وقيم المتغيرات الاقتصادية الهامة".(عمرو محي الدين، 23:1977)

ويعتبر "التخطيط وضع مجموعة من القرارات الملزمة المتعلقة بإنتاج مقادير جمعية من السلع والخدمات باستخدام المتاح من الموارد البشرية والمادية والطبيعية والمالية علي أكفأ وجه ، لإشباع أقصى حد ممكن من حاجات أفراد المجتمع ، خلال فترة زمنية مستقبلية منظورة ".(محمد عزيز، 1989: 7)

"والتخطيط هو بالأساس طريقة للتفكير بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وهو موجه تماماً نحو المستقبل ، ويهتم بقوة بعلاقة الأهداف بالقرارات الجماعية ، ويسعي إلي الشمول في السياسات والبرمجة".(كلايسون، بدون سنة نشر:24)

والتخطيط "محاولة منظمة وذكية لاختيار أفضل البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محددة ، ويمثل الاستخدام الرشيد للمعلومات في عملية الوصول إلي قرارات تساهم في اتخاذ إجراءات معينة ، ويظل حجر الزاوية في معنى التخطيط هو تكوين العلاقات بين الوسائل والغايات بهدف تحقيق هذه الغايات بأكثر الوسائل كفاءة".(عبد الله بن علي المرواني، 14:2005)

3– المبادئ والأساليب :

يتسم هذا العصر بالثورة العلمية التقنية ، وثورة المعلومات والاتصالات ، ثورة التحولات الاقتصادية والاجتماعية.. كل ذلك في سبيل الوصول إلي مستويات أفضل من الإنتاج والإنتاجية ، ومن هذا المنطلق تأتي الحاجة إلي التخطيط العلمي الجاد فهناك

من الدوافع والضرورات الكثير التي تدعو إلي اتخاذ التخطيط (وفق مناهجه المختلفة) نهجاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذه الضرورات تبرز في كل المجتمعات ، ولكنها أكثر إلحاحاً في المجتمعات النامية والمتخلفة لأنها في أمس الحاجة لاختزال الطريق وتوفير الجهود والإمكانيات للوصول إلي مستويات من التنمية تلبي وتتجاوب مع الإمكانيات والطموحات المتوفرة في هذه البلدان.لقد تباينت الأفكار والآراء حول أنسب المناهج للتخطيط ، وهناك مبادئ أساسية للتخطيط يتعين توفرها في كل المناهج والأساليب ، ومن أهمها : (عبد الله شاميه، 2008:69-70)

أ. **الواقعية** : بحيث يتم وضع الخطة علي أسس ومعرفة واقعية للمجتمع وللاقتصاد ، وأن توضع الغايات والأهداف بما يتلاءم مع الواقع القائم ، وأن تكون الأهداف المنشودة واقعية وقابلة للتحقيق.

ب. **الشمولية** : بحيث يتعين أن تشمل الخطة أغلب المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة ، وأن تستثمر وتشمل كل الموارد والإمكانيات المتاحة.

ج. **التكامل والاتساق** : بحيث تكون أجزاء الخطة متكاملة وتشكل في مجموعها وحدة متناسقة ، وهذا التناسق يتعين أن يشمل كل الموارد والإمكانيات المتاحة.

د. **المرونة** : يتعين أن تتمتع الخطة بقدر من المرونة يمكنها من الاستجابة للتطورات في العلوم والتقنية ،وألا تكون قيداً يحد من حركة المجتمع.

هـ. **الإلزام والديمقراطية** : إذ لابد من توفر جهاز لاتخاذ القرارات التي يكون لها صفة الإلزام علي جميع مستويات القطاع العام، وصفة التوجيه والترغيب للقطاع الخاص ودعم توجه المشاركة الجماهيرية للمنظمات الأهلية في صياغة الخطة وتفاصيلها التخطيطية.

و. **الاستمرارية** : المبادئ السابقة كلها تساعد علي تأمين نسق الاستمرار للعملية التخطيطية ، وهذا يؤدي إلي الأخذ بمنهج الخطط المتحركة ، بمعنى تمديد سنوات الخطة إلي الأمام وتعديلها حسب المتطلبات والتطورات المستجدة ، بحيث يحقق المرونة ويساعد علي التكيف مع المتغيرات ، الأمر الذي يساعد في عملية متابعة التنفيذ وتقييم الأداء.

ز. فيما يتعلق بالأساليب والمناهج النظرية للتخطيط فإنها تختلف بين الدول وتتباين بشكل واضح فهناك التخطيط المركزي الإلزامي والتخطيط اللامركزي ألتاشيري ، والتخطيط الشامل والتخطيط الجزئي ، والتخطيط الوظيفي والتخطيط الهيكلي ،ولكن الذي يهمنا في هذا الصدد النهج التخطيطي في الاقتصاد الليبي.

ثامناً: التخطيط بالمشاركة :

يعد أسلوب التخطيط بالمشاركة من الأساليب المستحدثة من خلال منهج التحرير الاقتصادي ، والذي من خلاله يتم إعداد خطط التنمية من القاعدة وليس القمة.حيث تشارك كافة الجهات والوحدات والتنظيمات والقطاعات في إعداد الخطة.

وحتى تتم عملية المشاركة تلك فلا بد من آليات ، وإطار تنظيمي ، وأسلوب عمل ، وتحديد الأدوار المؤسسية التي من خلالها يجري إعمال أسلوب المشاركة في التخطيط. و يمارس التخطيط بالمشاركة خلال جميع مراحل العملية التخطيطية سواء دراسة واختيار الأهداف ، وترتيب الأولويات ، وتخصيص الموارد ، وتوزيع الاستثمارات ، وخلال مرحلة التنفيذ حيث يقوم كل مشارك بتأدية دوره في تنفيذ الخطة وفقاً لما سبق تحديده كمياً ونوعياً. وكذلك المشاركة في متابعة وتقييم الخطة.كما أن عملية المشاركة

لابد أن تتم علي كافة المستويات بدءاً من مستوى القرية أو الوحدات الإنتاجية والخدمية في المجتمع وصولاً إلي المستوى القومي ، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تنظيم مؤسسي وآليات تمكن من تحقيق الفوائد المرجوة من عملية المشاركة التخطيطية. (سعد طه علام، 215:2005)

1–إعداد الخطة :

يتم إعداد الخطة بالمشاركة بين جهاز التخطيط (الممثل في وزارة التخطيط)، وجميع أطراف المجتمع (شركاء التنمية) ، سواء القطاع العام أو القطاع الخاص والمجتمع المدني بكافة تنظيماته ومؤسساته ، وقد تختلف تلك الأساليب من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى وفقاً لعوامل متعددة ، مرتبطة بالظروف والإمكانيات وبالتالي خصوصية المجتمع أو المرحلة . ولكنها جميعها تشترك في مراحل العملية التخطيطية (إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم الخطة)– وأيضاً في مراحل إعداد الخطة وإن اختلفت في الأساليب المستخدمة في الإعداد.

مراحل إعداد الخطة :

أ. **تحديد الأهداف** ، وهي من أهم مراحل إعداد الخطة ، لأن معدل التنمية الذي سيتحقق في المجتمع يتوقف علي تلك الأهداف . ويبني تحديد الأهداف علي الواقع الحالي أي الإمكانيات المتاحة والاحتياجات في المستقبل (الطلب). ومن ثم يلزم التعرف علي وتقدير وقياس كلا الجانبين قبل تحديد الأهداف ، حيث يلزم لذلك قدر واسع من البيانات والمعلومات وجهاز فني يستخدم لتلك البيانات والمعلومات وجهاز فني يستخدم تلك البيانات والمعلومات لتقدير طلب الكفاءة .ومن ثم يمكن القول أن من ضمن الأهداف التي يتم تحديدها :

- معدل النمو المستهدف.
- تقدير الطلب.
- مقدار الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو /والطلب.
- أهداف أخرى (التوازنات المطلوبة للموازين– التجارة الخارجية –النواحي الاجتماعية..).

علي أن تكون هذه الأهداف واقعية قابلة للتحقيق في ضوء الإمكانيات المتاحة والفترة الزمنية المحددة . كما يجب أن تتصف الأهداف بالتحديد الكمي/النوعي/والزمني. مع مراعاة متطلبات التنمية المستدامة والمتواصلة.

ب .**المفاضلة بين الاستهلاك والاستثمار**، بمعنى توزيع الإمكانيات الاستثمارية بين الاستهلاك الحاضر سواء عام أو خاص ، وبين الاستثمار (أي تأجيل أو تدنيه أو الحد من الاستهلاك الحاضر) ، وكما هو معروف أن الاستهلاك الحاضر (خلال الخطة)يتوقف علي عدد السكان ، ومعدل نموهم، وتركيبهم العمري، والتوزيع الجغرافي ، ومستويات معيشتهم ، ومستويات دخولهم .. وأخرى، كما أن الاستهلاك العام يتوقف علي عوامل عدة في مقدمتها مستوى الخدمات العامة المطلوب توفيرها ، أي حجم الاتفاق العام في المجتمع. ومن ثم هناك ارتباط بين مستوى الادخار من الناتج المحلي (في الدول النامية لا يتعدى 15% إلا قليلاً) ومقدار الإنفاق العام والاستثمار والاقتراض الخارجي والذي يتطلب أن يمثل الادخار نحو أكثر من 25%من الناتج المحلي.

ج . تحليل علاقات الإنتاج وبناء الموازين والنماذج ، حيث يلزم التعرف علي علاقات الإنتاج (العلاقة بين المدخلات والمخرجات)، وتوصيف التشابكات بين الاستخدامات المختلفة والمنتجات المختلفة ، ويأتي ذلك عن طريق:

- بناء جداول المدخلات والمخرجات وتحديثها.
- إعداد موازين القوى العاملة للتعرف علي مختلف الاحتياجات من العمالة.
- بناء ميزان التجارة الخارجية (صادرات وواردات)للتعرف علي مكوناته وتحديد أهدافه.
- بناء باقي موازين التي تستعين بها الخطة.

د .إعداد الدراسات التفصيلية للقطاعات واختيار المشروعات ، حيث يتم في هذه المرحلة توفير الدراسات القطاعية لبيان كميات وأنواع المنتجات المطلوبة والمدخلات اللازمة لها ونوع المشروعات اللازمة واختيارها ،وهي دراسات فنية /اقتصادية . أي تتحول الخطة إلي تفصيلات من حيث نوعية المشروعات وإنتاجها ومدخلاتها وكافة الجوانب المتعلقة بذلك.

وكل ذلك يتم في ضوء الإطار العام للخطة والأهداف السابق تحديدها وما تم توفيره من بيانات ومعلومات من كافة أجهزة الدولة يقوم بهذه العملية جهاز التخطيط والأجهزة المعاونة والمرتبطة به سواء حكومية أو غير حكومية (قطاع خاص/ جمعيات/اتحادات/مجتمع مدني/تعاوني، وغير ذلك من المشاركين في الخطة).

هـ. صياغة الإطار النهائي للخطة :

يتولى الجهاز الفني للتخطيط (وزارة التخطيط وإدارتها) وتجميع الجوانب السابقة (بند4)لنصل إلي إطار الخطة النهائي متضمناً من جوانب الخطة المتعارف عليها.

2– تنفيذ الخطـــة :

في ظل دور رئيسي للقطاع الخاص، ودور فاعل ومهم للدولة . فقد يثور السؤال عن كيفية تنفيذ الخطة . خاصة أن هنا كجزء ستقوم الدولة بتنفيذه من الخطة (خاصة خطة الخدمات)، وجزء من المفروض أن ينفذه القطاع الخاص.

الجزء من الخطة الذي ستقوم الدولة بتنفيذه : يتم تنفيذ الجزء الحكومي من الخطة من خلال اعتمادات الموازنة العامة للدولة ، ويمول عن طريق الموارد الذاتية أو القروض المحلية أو الخارجية ، ويشمل بصفة عامة مشروعات البنية الأساسية التي تنفذها الحكومة ، والمشروعات التي تقوم بها قطاع الأعمال العام.

جزء الخطة الذي يقوم به القطاع الخاص :المشروعات التي يقوم بها القطاع الخاص بمعناه الواسع (قطاع أعمال منظم أو غير منظم ، منظمات ومؤسسات أهلية ، قطاع تعاوني) ، ويمكن أن يدفع ويشجع هذا القطاع للتنفيذ عن طريق :

- الحوارات التي تتم علي كافة مستويات شركاء التنمية ، ومن ثم يصبح هناك قدر من الالتزام — الأولى– بتنفيذ تلك المشاريع.
- عن طريق السياسات التي تطبقها الحكومة من أجل تشجيع الاستثمار والقطاع الخاص ومنها :

- تقديم عدد من الحوافز لتنشيط الاستثمار ودفع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع خطة التنمية مثل الحوافز الضريبية والجمركية ، القروض الميسرة ، المساعدة في التسويق والترويج، إتاحة المعلومات والبيانات .
- الحد من البيروقراطية وتيسير عمليات الاستثمار ومتطلباتها الإدارية.

- إتاحة دراسات جدوى مجانية للمشروعات وخاصة بالنسبة للصناعات الصغيرة.
- دور هيئة الاستثمار في توفير البيانات والمعلومات عن فرص ومجالات الاستثمار ، وتقديم التسهيلات للمشروعات الخاصة.
- وضع إطار مؤسسي من خلاله يتم لقاء ممثلي الحكومة والقطاع الخاص بمختلف تنظيماته ، ويعمل علي توفير وتسهيل وتيسير عمليات الاستثمار، والمعلومات ، والتسويق، والتمويل ، والتصدير وكل ما من شأنه جذب وتشجيع وتوجيه القطاع الخاص.

تاسعاً : التخطيط بالمشاركة (جانب تطبيقي):

يتناول هذا الجزء مختلف جوانب العملية التخطيطية ، وما يرتبط بها سواء ما يتعلق بالأسلوب والآليات والإطار التنظيمي والمؤسسي لتفعيل عمليات التخطيط بالمشاركة كما تتضمن صياغة الأهداف التفصيلية للخطة وأساليب التنفيذ.

1- مستويات واليات التخطيط بالمشاركة

3- المستويات	2- الآليات
5- مستوى المنطقة	4- المندوبين على المنطقة السكنية
7- مستوى المدينة	6- لجان التنمية والتخطيط بالمدن
9- مستوى البلدية	8- لجان التنمية والتخطيط بالبلدية
11- المستوى القومي	10- مجلس شركاء التنمية

تشكيل وأسلوب عمل الآليات : التخطيط بالمشاركة2

14- الآلية	13- التشكيل	12- أسلوب العمل – المهام
المندوبين على مستوى المنطقة السكنية	يختار الأهالي في كل منطقة سكنية مندوب عنهم ،فعال ونشيط	حلقة وصل بين الأهالي وباقي آليات التخطيط للتنمية ولجانه المختلفة ، وعليهم عقد لقاءات مع الأهالي للتعرف على المطالب والاحتياجات
17- الآلية	16- التشكيل	15- أسلوب العمل – المهام

مستوى المدينة	لجنة التنمية والتخطيط بالمدينة وتشكل من : ممثلون عن المجلس الشعبي للمدينة ، ممثلون عن المنظمات والجمعيات الأهلية ، أعضاء المجلس التنفيذي (يضم رؤساء جميع وحدات الخدمات الحكومية في نطاق	–وضع خط المدينة وفق الأولويات التي يقرها المواطنين. – توزيع الموارد المالية الحكومية المخصصة لتنمية المدينة على المشروعات التي أقرت. – الإشراف على تدبير الإسهامات الشعبية (المشاركة الشعبية) النقدية والعينية
	المدينة(القيادات الطبيعية والعلمية بالمدينة وفي حدود عدد معين ممثلي القطاع الخاص	– توزيع الأدوار والمسئوليات على كافة الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الأهلية والحكومية بالمدينة المنوط بها تنفيذ مشروعات الخطة وإدارتها. – متابعة وتقييم مراحل التنفيذ. وبوجه خاص ما يتصل بالإنفاق المالي – رفع المقترحات ومكونات الخطة إلى مستوى لجنة التنمية والتخطيط بالبلدية لإقرارها
مستوى البلدية	لجنة التنمية والتخطيط بالبلدية وتتكون من : ممثلون عن المجلس الشعبي المحلي ، ممثلين عن كل منطقة ، ممثلون عن الجمعيات والمنظمات الأهلية التي تعمل على مستوى البلدية ، أعضاء المجلس التنفيذي للبلدية، ممثلي القطاع الخاص وجمعيات رجال الأعمال والغرف التجارية والاتحادات بالبلدية ، عدد من الأكاديميين .	–تلقي خطط المدن و المناطق . –تحقيق التنسيق والتكامل بين الخطط في ضوء الأهداف العامة للخطة الشاملة على مستوى البلدية –تخصيص أنصبة المدن والمناطق بالبلدية من الموارد المالية الحكومية –رفع مقترح خطة البلدية إلى المستوى القومي . –تقديم الدعم والمساندة لتحقيق تنفيذ المستويات الأدنى في البلدية بمشروعاتها في الخطة من خلال التنسيق والتكامل بين كل الأجهزة الحكومية والشعبية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على مستوى

		البلدية –متابعة مراحل التنفيذ ، واتخاذ القرارات والإجراءات التي تيسر سرعة تنفيذ الخطة –حل المشكلات التي تعترض التنفيذ و رفع المقترحات والتقارير إلى المستوى الأعلى

تابع – تشكيل وأسلوب عمل الآليات (التخطيط بالمشاركة)

20– الآلية	19– التشكيل	18– أسلوب العمل – المهام
وزارة التخطيط (قلب العملية التخطيطية مسئولة عن إعداد الخطط الخمسية والسنوية أي استمرارية العمل التخطيط)		1– تلقي مختلف البيانات والمعلومات من الوحدات والمستويات القاعدية في الاقتصاد القومي 2– تلقي مختلف البيانات والمعلومات من مراكز البحوث – الجامعات – مراكز المعلومات 3– تلقي مختلف البيانات والمعلومات من الوزارات والهيئات والمؤسسات ، والمجتمع المدني ، والقطاع الخاص 4– المشاركة بصفة أساسية في الحوار التخطيطي القومي 5– الصياغة الفنية والعلمية للمؤشرات والأهداف التي سيتم حولها الحوار التخطيطي القومي 6– تلقي نتائج الحوار وإعادة صياغة الأهداف 7– تلقي خطط المستويات القاعدية (خطط البلديات)

		8- إعداد الإطار الأولى للخطة – وتلقي الاقتراحات بخصوصه . 9- صياغة التصور النهائي – الإطار النهائي للخطة – ومناقشته في المستويات والجهات ذات العلاقة 10- ما يستجد من مهام خلال مرحلة تنفيذ الخطة 11- استمرارية العمل التخطيطي بالإعداد للخطة التالية

تابع – تشكيل وأسلوب عمل الآليات (التخطيط بالمشاركة)

الآلية	التشكيل	أسلوب العمل – المهام
مجلس شركاء التنمية .يتولى أمانة المجلس لجنة تنسيقية للحوار التخطيطي القومي	–الوزارة والبلديات مستوياتها : – قطاع الأعمال العام . – الغرف التجارية . – اتحادات ونقابات متنوعة – جمعيات أهلية وتعاونيات – جمعيات مستثمرين ورجال أعمال – مصارف وشركات تأمين – مجالس شعبية ونيابية – شخصيات عامة ومراكز بحوث – صحافة متخصصة	إجراء الحوار حول القضايا والأهداف والسياسات والوسائل والمعوقات لخلق راي عام وقناعة مجتمعية في ضوء الإستراتيجية العامة للتنمية والأهداف القومية وصولا إلى اتفاق عام حول : – الأهداف العامة للخطة – الأهداف القطاعية والبرامج – توزيع الأدوار والأعباء (بين القطاعات المختلفة) – السياسات والحوافز .

اللجنة التنسيقية للحوار التخطيطي القومي	– ممثلي الحكومة ،القطاع الخاص، المجتمع المدني .	الإعداد للحوار، وتجهيز مدخلاته ، وإعداد نتائجه (مخرجاته) ومهامها كالآتي : – تلقي البيانات والمعلومات عن الاقتصاد القومي من الجهات المعنية (وزارة التخطيط ، البلديات ، معهد التخطيط، جهاز الإحصاء ، مراكز المعلومات ،..) – تلقي الدراسات والبحوث التي تخدم الخطة عن حالة السوق ، الطلب ، النواحي الاجتماعية . – تلقي البيانات والمعلومات من القطاع الخاص عن إمكانياته ، موارده ، وطاقاته ، واحتياجاته . – تلقي البيانات والمعلومات والدراسات من المجالس المتخصصة. – ترتيب وتنسيق البيانات والمعلومات بما يخدم أهداف الخطة . – وضع إطار (أولويات) للحوار (جدول أعمال) – قد ينبثق عن تلك اللجنة لجان فرعية
الآلية	**التشكيل**	**أسلوب العمل – المهام**
		متخصصة بأنشطة أو قطاعات معينة تعد للحوار. – الدعوة للحوار وتحديد الإجراءات والمستويات واللجان. – تجميع مخرجات الحوار – وترتيبها وصياغة نتائجها – الوصول إلى الخطوط العامة لأهداف الخطة

		الاقتصادية والاجتماعية. – إحاطة كافة أطراف الحوار بالنتائج وتلقي ما قد يكون من مقترحات . – رفع التقرير النهائي إلى لجنة الخطة (وزارة التخطيط)

21– إعداد الخطة القومية

الخطة القومية	الأهداف (مخرجات– نتائج –دائرة الحوار التخطيطي القومي)	المدى الزمني	القائمين بالإعداد
وهي مخرج المستويات والجهات السابق الإشارة إليها ووفقا لدور كل منها نصل إلى الإطار النهائي للخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .	–معدل النمو الكلي المستهدف . –معدلات النمو القطاعية المستهدفة –الطلب الإجمالي وحالة السوق –إجمالي الاستثمارات العامة المتاحة وأوجه تخصيصها –استثمارات القطاع الخاص وتوجهاته. –دور الدولة وما تقدمه من حوافز –الإنتاج المتوقع واستخداماته –مقدرة القطاع الخاص الإنتاجية والتزاماته –متطلبات تحقيق الأهداف – الحجم الكلي للعمالة الممكن توظيفها –الدور الاجتماعي لكل من الدولة والقطاع الخاص	خمس سنوات وقد يكون اقل أو اكبر من ذلك. و إعطاء فرصة كافية لاستيعاب أثار الإصلاح الاقتصادي والمتغيرات العالمية والإقليمية .	–دائرة الحوار/ التخطيط القومي. –وزارة التخطيط. –والجهات المعاونة – لجان وزارة التخطيط. –لجنة الأهداف التخطيطية والإعداد النهائي للخطة –لجنة الموازنات التخطيطية –لجنة القطاعات السلعية –لجنة الإسكان والسكان –لجنة الموارد البشرية والقوى العاملة –لجنة الخدمات –لجنة التجارة والمال الجهات المعاونة : –مراكز البحوث والجامعات –معهد التخطيط

			– الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق

– الأدوار المؤسسية في إعداد الخطة 4

المؤسسات	مستوياتها	الدور (المهام)
المحليات	المناطق المدن البلديات	–وضع المقترحات (الخطة) الأولويات على مستوياتها المختلفة . والتنسيق بين خطط المستويات الأدنى . –توزيع الموارد المالية الحكومية **المخصصة** –تأكيد المشاركة (مشاركة القطاع الخاص) والتعرف على دوره . –تدبير الإسهامات الشعبية النقدية والعينية التي يرتضيها المواطنون في كل مستوى . –توزيع الأدوار والمستويات على كافة الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الأهلية والحكومية المنوط بها تنفيذ الخطة بعد إقرارها . –متابعة وتقييم مراحل تنفيذ الخطة . –تيسير وعلاج المشكلات التي تعترض الخطة .

تابع : الأدوار المؤسسية في إعداد الخطة

وزارة التخطيط	الوزارة – ولجانها المختلفة	–تلقي مختلف البيانات والمعلومات من الوحدات والمستويات القاعدية في الاقتصاد القومي –تلقي مختلف البيانات والمعلومات من مراكز البحوث – جهاز الإحصاء – الجامعات. – المشاركة بصفة أساسية في الحوار التخطيطي القومي – وتوفير متطلباته من المعلومات والبيانات –الصياغة الفنية والعلمية للمؤشرات والأهداف التي سيتم حولها الحوار التخطيطي القومي – تلقي نتائج الحوار (وقد سبقه تلقي خطط المستويات القاعدية)– وإعداد الإطار الأولي للخطة – تلقي الاقتراحات بخصوص الإطار الأولي – صياغة الإطار النهائي للخطة – ومناقشتها في المستويات والجهات المحددة – ما يستجد من مهام خلال مرحلة تنفيذ الخطة –استمرارية العمل التخطيطي بالإعداد للخطة التالية
المؤسسات	**مستوياتها**	**الدور (المهام)**
الوزارات والجهات المركزية الأخرى	باقي وزارات الدولة	– إدارة الحوار مع القطاع الخاص والمجتمع المدني – وضع الأهداف التفصيلية للخطة – تحديد البرامج والمشروعات الحكومية – مساندة القطاع الخاص ، ومشاركته في تحديد برامجه ومشروعاته ، وتحسين وتحديث قاعدة المعلومات المتاحة للقطاع الخاص في مجال نشاطه – توزيع الاستثمارات على البرامج والمشروعات العامة

		– وضع تصور لحوافز تنفيذ الخطة – وضع مقترح لأسلوب المتابعة في القطاع الخاص – التعرف على وتحديد دور وزارة المالية في إلزامية الخطة.
القطاع الخاص	اتحادات رجال الإعمال جمعيات إنتاج وتصدير ومستثمرين	الاشتراك في الحوار خلال مراحله المختلفة الاشتراك مع وزارة التخطيط ومن خلال المستويات المختلفة في المحليات والمستوى المركزي لتحقيق الأتي : –تحديد أهداف الخطة –عرض البرامج والمشروعات المستهدفة للقطاع الخاص – إحاطة الخطة القومية بالتصور الكمي والنوعي لتلك البرامج والمشروعات –وضع تصور لآلية المتابعة للقطاع الخاص –المشاركة في دعم وتطوير وتحديث قواعد البيانات والمعلومات التخطيطية وكذلك مراكز البحوث ذات العلاقة –التعرف على نوعيه الحوافز ، والعقود التخطيطية للشركات الخاصة ، ومصادر التمويل ومستوياته كذلك مشكلات ومعوقات القطاع الخاص . –الاتفاق على آلية تسعير منتجات القطاع الخاص ، وخاصة في قطاع الخدمات

تابع : الأدوار المؤسسية في إعداد الخطة

المؤسسات	مستوياتها	الدور (المهام)
التعاونيات	مؤسسات خاصة – ذات طبيعة معينة منتشرة من مستوى المنطقة حتى المستوى القومي ومتنوعة النشاط . –زراعي– استهلاكي –إنتاجي –إسكاني. من الممكن إذا أحسن تنظيمها يتعاظم دورها في الاقتصاد القومي من كافة الجوانب وخاصة التخطيطية	–المشاركة في كافة المستويات التخطيطية –تزويد المستويات التخطيطية بأهدافها وبرامجها ومشروعاتها –اقتراح آلية وحوافز التنفيذ، والالتزام بتحقيق الأهداف – تطوير وتوفير المعلومات والبيانات للمستويات التخطيطية المختلفة – وضع تصور لآلية متابعة الخطة في الوحدات التابعة لها –المشاركة في إعادة صياغة التشريع التخطيطي على المستوى القومي ومستوى الاتحادات والجمعيات والغرف –لأنه في حاجة لإعادة صياغة في ظل المستجدات والمتغيرات
باقي المنظمات الأهلية غير الحكومية في المجتمع	الجمعيات الأهلية بأنواعها	–المساهمة في تعبئة وتحريك منظم للمجتمع للمشاركة في إعداد الخطة وتنفيذ برامجها ومشروعاتها على المستويات المحلية –التنفيذ العملي للأنشطة والمشروعات الواردة في خطة التنمية (على مستوياتها المحلية المختلفة) والتي تقع في نطاق الإغراض لتلك الجمعيات، ووفقا لما تعهد به إليها اللجان المحلية للتنمية والتخطيط .
الجامعات ومراكز البحث العلمي	وفقا للتخصصات المختلفة التي تحتاجها الخطة	–توفير الدراسات والبحوث والمعلومات التي تخدم وتساعد في إعداد الخطة (تحديد الإستراتيجية واختيار الأهداف).

		–الاشتراك في دائرة الحوار التخطيطي القومي عن طريق ممثليها –توفير الدعم الفني والعلمي المطلوب عن طريق مشاركة الجامعات في تنفيذ برامج ومشروعات الخطة.

– صياغة الأهداف التفصيلية لخطة التنمية وأساليب التنفيذ5

الأهداف	أساليب التنفيذ
صيانة دور الدولة	– دعم القوات المسلحة تحقيق الأمن الداخلي دعم العلاقات الخارجية
الحد من البطالة	تشغيل حكومي مباشر حوافز للتشغيل لدي القطاع الخاص عن طريق : تعبئة مناخ الاستثمار دعم التوجه التصديري التدريب ألتأهيلي مراكز الدعم الفني الإقراض الميسر
السكان	زيادة فرص التعليم التدريب ألتأهيلي زيادة الخدمات الصحية تدعيم الخدمات الثقافية والإعلامية توازن التوزيع الجغرافي للسكان

تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية	تشجيع الاستثمار : دعم مناخ الاستثمار وتيسير التعامل مع المستثمرين تطوير آليات السياسة المالية دعم التوجه التصديري تطوير قوانين حرية السوق، ومنع الاحتكار ، وشفافية التعامل التنمية الزراعية : وضع حد ادني لأسعار الحاصلات الزراعية تيسير القروض الزراعية خدمات زراعية مدعومة بحوث زراعية وإرشاد زراعي
الأهداف	**أساليب التنفيذ**
	التنمية الصناعية : تأكيد أولوية استخدام المنتج المحلي (خاصة من قبل مؤسسات الدولة) دعم فرص التصدير مد المرافق للمناطق الصناعية تدريب تأهيلي تيسير قروض الصناعات الصغيرة والحرفية تدعيم دور التعاونيات الإنتاجية إصدار تشريعات المناطق الاقتصادية الخاصة دعم قروض صغار المنتجين التنمية السياحية:

صياغة الأهداف التفصيلية لخطة التنمية وأساليب التنفيذ	
الأهداف	**أساليب التنفيذ**
تيسير تعامل المواطن مع الدولة	الإصلاح الإداري تيسير إجراءات العدالة تطوير نظام الإدارة المحلية
تنمية الخدمات العامة	تنويع المنتجات السياحية التوعية السياحية للمواطنين مد المرافق للمناطق السياحية قروض ميسرة للإسكان الشعبي التشريعات الإسكانية التوسع في خدمات الصرف الصحي استكمال شبكة الطرق الرئيسية والفرعية توسيع شبكات المطارات والموانئ وزيادة كفاءتها تطوير محتوي التعليم الاهتمام بالمعلم إنشاء وتطوير وحدات الخدمات الصحية توسيع شبكة الصحة المدرسية توسيع نطاق وحدات الرعاية الصحية المتكاملة الرعاية الاجتماعية : توسيع شبكة التأمينات الاجتماعية رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة دعم أنشطة رعاية الشباب

خامساً : الخاتمة

يعد التخطيط الاقتصادي خيار استراتيجي للدول النامية من بينها ليبيا، لإحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية من خلال خطة تنموية تعتمد علي التكامل ما بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وفق منهجية التخطيط بالمشاركة.

ويعد أسلوب التخطيط بالمشاركة من الأساليب المستحدثة من خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي ، والذي من خلاله يتم إعداد خطط التنمية من القاعدة وليس من القمة ، حيث تشارك كافة الجهات والوحدات والتنظيمات والقطاعات في إعداد الخطة.

وحتى تتم عملية المشاركة تلك فلابد من آليات ، وإطار تنظيمي ، وأسلوب عمل ، وتحديد الأدوار المؤسسية التي من خلالها يجري إعمال أسلوب المشاركة في التخطيط .

المراجع :

1- أبو القاسم ألطبولي، عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص والكفاءة الإنتاجية، بحث مقدم إلى مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي،19-200216120، مركز بحوث العلوم الاقتصادية،2005

2-جون كلايسون ،مدخل إلى التخطيط الإقليمي : المفاهيم النظرية والتطبيق ، ترجمة أميل جميل ، بغداد ، بدون سنة نشر.

3-سعد طه علام ، التخطيط مع حرية السوق، دار الفرقد ، دمشق، 2005.

4-طلعت الدمرداش، التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2004.

5-عبد الله أمحمد شامية ،التخطيط في مرحلة التطوير الاقتصادي ، بحث مقدم إلي مؤتمر: مفهوم ودور التخطيط في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ، طرابلس في الفترة 18-19\7\2006،معهد التخطيط، طرابلس، 2008.

6-عبد الله بن علي المرواني ، التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي ، المملكة العربية السعودية، 2005.

7-علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية ، القاهرة، 1997.

8- عمرو محي الدين ، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة ،1977.

9- مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962- 2000 ،ديسمبر ،2001.

10- محمد عزيز, التخطيط الاقتصادي الشامل, جامعة بنغازي، 1987

11- مصرف ليبيا المركزي، نشرة المؤشرات الاقتصادية والمالية ، العددان الأول والرابع ، 2010.